Document: EB 2018/125/R.46/Corr.1
Agenda: 6(e)
Date: 23 November 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

سياسة الإقراض غير الميسّر

تصويب

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

مالك الساحلي
كبير موظفي المالية
شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2545 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للموافقة

سياسة الإقراض غير الميسّر

تصويب

يلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى التصويبات التالية في سياسة الإقراض غير الميسّر (الوثيقة EB 2018/125/R.46).

لتيسير الرجوع إلى التعديلات فهي ترد بأحرف بارزة، في حين ترد العبارات المحذوفة مشطوبة.

الصفحة 4، يعدل نص الفقرة 17(أ) بحيث يصبح كما يلي:

(أ) في حالة حدوث خرق منخفض المستوى (كما يرد وصفه في الفقرة 18 أدناه)، لن تكون هناك أي تخفيضات في الحجم يطبقها الصندوق على المبلغ المتاح للتمويل أكثر من نسبة الـ ~~20~~ **10** في المائة من المخصصات الأصلية؛

وبصورة مشابهة، الصفحة 5، يعدّل الإطار 1 بحيث يصبح كما يلي:

الإطار 1

مثال على تدبير مثبط بتخفيض الحجم

في عام 2020، أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن بلدا ما قد تراكمت ديونه الخارجية إلى حد أكبر من ذلك المسموح به بموجب سياسة الاقتراض غير الميسّر. وكان الخرق فيما يتعلق بالزيادات غير المبلّغ عنها في الديون غير الميسّرة، مع تقديم الحد الأدنى من المعلومات بشأن المشروعات التي كان من المتوقع تمويلها من القرض. وهذا البلد مؤهل لتلقي موارد منح بنسبة 100 في المائة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من تمويل الصندوق، بمخصصات قيمتها 100 مليون دولار أمريكي وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لدورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسوف تدرس لجنة الانتقال التشغيلي في الصندوق، بالتشاور والتحاور مع النظراء القطريين، مستوى هذا الخرق وأثره على قدرة البلد على تحمل الديون. ونظرا إلى أن البلد معرض لمخاطر أعباء الديون المرتفعة جدا، ويستخدم مخصصاته في مشروع لبناء القدرات، تختار لجنة الانتقال التشغيلي تطبيق تخفيض للحجم، وتقدم اقتراحا لرئيس الصندوق بتخفيض مخصصات البلد بنسبة ~~20~~ **10** في المائة كحد أقصى. ويعكس هذا القرار هدف تشجيع البلدان على عدم اعتبار موارد المساعدة الإنمائية الرسمية كدعم للموارد غير الميسّرة.